

خطوات الرئيس سبقت مطالب الصحفيين

القطاع الخاص. وسوف تؤدي تلك الإصلاحات إلى ضمان حرية الرأي والتعبير في إطار التشريعات الوطنية.

وعلى صعيد متصل يناقش مجلس النواب خلال فترته التشريعية الحالية مشروع قانون المعلومات المقدم من المركز الوطني للمعلومات الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس النواب. ويعد مشروع القانون إضافة هامة إلى منظومة النظام التشريعي والقانوني في اليمن والذي سيختص بكفالة حرية المعلومات وتأمين حق المواطنين في الحصول عليها، كما سيلبي كافة متطلبات العمل المعلوماتي في اليمن.

وقال رئيس المركز الوطني للمعلومات عبد الكريم شمسان إن المشروع يلبي كافة متطلبات العمل المعلوماتي في اليمن، ويمكن من تنظيم إنتاج وإدارة المعلومات على نحو يجسد الأسس والقواعد والمتطلبات الأساسية المتصلة في تعزيز فرص المشاركة الواسعة والقائمة على الاستفادة من حق الحصول على المعلومات بهدف الإسهام بقدر أفضل في تحقيق المصلحة العامة والحرص على ربط حق الحصول على المعلومات واستخدامها على نحو مفيد للمعلومات لمصلحة الفرد والمجتمع معاً.

مشدداً على أهمية أن يعكس القانون الحرص والمسئولية في مساعدة مستخدمي الحق في الحصول على المعلومات وعلى عدم الوقوع في الاستخدام الخاطيء لها.

في الاستخدام الخاطيء لها. المعلومات بهدف تعزيز الشفافية في جميع المعاملات والإجراءات الحكومية وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات بسهولة ويسر، كما أنه تم إعداده استناداً إلى مجموعة كبيرة من المرجعيات الدولية، وسوف يمثل إضافة هامة إلى منظومة النظام التشريعي والقانوني في اليمن.

الضرورة تبدو مشيرة بالتكبير من العتبات والمؤشرات الإيجابية التي من شأنها تعزيز حرية الإعلام وتحقيق طلعات الصحفيين سواء المتعلقة بالمهنة أو تلك المرتبطة باحتياجاتهم الحياتية والمعيشية، وبدل على ذلك جدية الحكومة في تنفيذ ما تعهدت به في هذا المجال وغيره من المجالات.

المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء اليمنية سبأ والوظائف الواسعة في المؤسسات الصحفية والإعلامية. بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية.

وبالعودة إلى الأجندة الوطنية للإصلاحات في مرحلتها الثانية والتي تمثل توجهات الحكومة خلال العامين الجاري والمقبل نجد أن هناك عزم وإصرار من الحكومة على تعزيز حرية الصحافة والرأي والتعبير من خلال إصدار مشروع التعديلات على قانون الصحافة والمطبوعات رقم 25 لسنة 1990، بإحصال تعديلات موازية للمحتوى الجديد للقانون والإجراءات التشريعية. ويرتكز القانون المقرر أن تتم إحالته للجنة المختصة بمجلس الشورى لدراسة خلال العام الجاري على كفاءة حرية الصحافة وسهولة الوصول إلى المعلومات ويضمن في الوقت نفسه حماية حقوق الصحفيين وعدم التعرض لهم لسبب أو تهمة غير مبررة.

كما تتضمن حزمة الإصلاحات إقرار مشروع قانون الإعلام السمعي والبصري وإفهام المجال أمام تعددية وسائل الإعلام ومشاركة



أدرك فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مبكراً دور السلطة الرابعة وأهمية وجود إعلام مقروء ومرئي ومسموع قوي قادر على أداء رسالته بكل مهنية وحيادية وموضوعية، وأن يناهس في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية والإنترنت، الذي يتطور بسرعة مذهلة تترض على كل من يتعامل معه الماكبة والإبداع.

وفي خطوة تتسم بشعور عميق بحاجة الإعلاميين والصحفيين إلى مزيد من الاهتمام بشؤونهم والتخفيف من الأعباء الاقتصادية التي تلقى بثقلها على الصحفيين، والجمع، ووجهه فحزمة من الخطوات التي تلقى بالثناء والتقدير من قبل الإعلاميين والمواطنين، وفي أعقابها المسمى الذي نظمته في الثقافة والإعلام والتوجيه والإرشاد بالمؤتمر الشعبي العام، وجه الحكومة وحثها على الاهتمام بالكوادر الإعلامية ورعايته وأن تتابع ذلك مع الحكومة التي وجهها بالاهتمام بمخرجات ذلك اللقاء.

وقبل أيام قليلة ترأس الأخ رئيس الجمهورية اجتماعاً استثنائياً للحكومة أكد فيه على ضرورة تنفيذ سياسة إعلامية وثقافية فعالة تخدم أهداف البناء والتنمية وترسخ من قيم الولاء والانتماء الوطني وترقي بمستوى الوعي لدى المواطنين، وفي مستحبات الجوانب المتصلة بحياتهم، سواء بالجوانب الدينية أو الوطنية أو الاجتماعية والثقافية والصحية والزراعية والتعليمية وغيرها. ووجه فخامته بهذا الصدد بإنشاء مجلس أعلى للإعلام يستهدف تحقيق تلك الغايات الوطنية.

وفي استيعاب لجهود توجيهيات الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بضرورة إصلاح أوضاع الصحفيين ووفق مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير برئاسة الدكتور علي محمد مجبور رئيس المجلس على مشروع التصنيف المعدل بشأن الوظائف الصحفية والإعلامية المقدم من وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع نقابة الصحفيين اليمنيين، واشتمل التصنيف وظائف الصحفيين والإعلاميين في المؤسسات الصحفية

■ أدرك فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مبكراً دور السلطة الرابعة وأهمية وجود إعلام مقروء ومرئي ومسموع قوي قادر على أداء رسالته بكل مهنية وحيادية وموضوعية، وأن يناهس في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية والإنترنت، الذي يتطور بسرعة مذهلة تترض على كل من يتعامل معه الماكبة والإبداع.

كتب/ جمال مجاهد

وانطلاقاً من خبرته وحسنته الكبيرة طوال سني توليه مسئولية قيادة الوطن، قدم رئيس الجمهورية كل أشكال الدعم للصحفيين ورجال الرأي والقلم من أجل خلق إعلام جاد ومسؤول يساهم في نهضة وتنمية البلاد من خلال النقد البناء وكشف مكامن الخلل والسلبيات وجوانب الإخفاق للرأي العام وصناع القرار قبل أن يسلب الضوء على الإيجابيات والإنجازات والجوانب المشرفة في مختلف المجالات، ومن أجل خطاب إعلامي ينشر الوسطية والإعتدال وخاصة في صفوف الشباب الشريحة الأهم في وطننا.

خطوات رئيس الجمهورية وكالعادة في كثير من القضايا سبقت خطوات الإعلاميين أنفسهم في تبني قضاياهم والدفاع عن حقوقهم وحل مشاكلهم المهنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وتوفير المناخ الذي يسمح بتواجد إعلام حر يعمل على إزالة أي قيود قد تعترض عمل الصحفي دون النظر إلى انتمائه السياسي أو الحزبي.

ولنبدأ من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي حاز على ثقة الشعب وأصبح وثيقة وطنية ملزمة للجميع بمختلف انتماءاتهم السياسية والحزبية وبشراحتهم الاجتماعية، لأنه حظي بإجماع شعبي كبير في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر 2006. فالبرنامج تضمن حرمة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى كفالة حرية الإعلام، ومنها تعزيز وضمان حرية الرأي والتعبير والنشر وحمايتها بالتشريعات القانونية، وإصدار قانون جديد للصحافة والمطبوعات بما يكفل إلغاء عقوبة حبس الصحفي لسبب يتعلق بالتعبير عن الرأي وتفعيل دور الصحافة في الحفاظ على الوحدة والسلام الاجتماعي ورفع مستوى الوعي العام وتعزيز الشفافية.

كما ركز البرنامج على تعزيز دور أجهزة الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية وتطويرها وتدعيم البناء المؤسسي لها.

وبما يمكنها من أداء رسالتها لخدمة المجتمع وإيجاد التشريعات الكفيلة بإنشاء قنوات فضائية ومحطات إذاعية لخدمة الجوانب الثقافية والاجتماعية والشبابية وغيرها وفي إطار الالتزام بالديمقراطية وعدم الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والمصالح العليا للوطن.

برنامج الرئيس تضمن سياسات وإجراءات تعزز حرية الرأي والتعبير

برئاسة الدكتور علي محمد مجبور رئيس المجلس على مشروع التصنيف المعدل بشأن الوظائف الصحفية والإعلامية المقدم من وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع نقابة الصحفيين اليمنيين، واشتمل التصنيف وظائف الصحفيين والإعلاميين في المؤسسات الصحفية



هل تأتي نتائج مؤتمر الصحفيين مليئة لتطلعاتهم؟
طله العامري

■ دشن المؤتمر العام الرابع لنقابة الصحفيين اليمنيين أعماله يوم أمس الأول.. والملفت في معطيات وتداعيات المؤتمر هو ذلك التقليد السائد والدائم والخالد أبداً وهو التكافؤ التي يتجلى بها صناع الرأي، لدرجة أنهم يفقدون القدرة على التعبير حين يتصل الأمر بمصيرهم وقضيتهم..

فرصة حضور فخامة الأخ الرئيس لرعاية المؤتمر لم تستغل من قبل الزملاء أعضاء الجمعية العمومية بما يفيدهم ويخدم قضيتهم المهنية لكن وعادته كان فخامة الأخ الرئيس كريماً ومبادراً ومتسامحاً فوجهه بإطلاق تصريحات الصحف وسن قوانين وتشريعات تكفل إنشاء العديد من الوسائل الإعلامية بما في ذلك إنشاء القنوات الفضائية الخاصة، وهذه الخطوة التي جاءت كهدية تضاف لرصيد ومنجزات فخامة الأخ الرئيس في سياق رعايته ودعمه للصحفيين ولهيئة الصحافة التي حظيت برعايته، كما حصل منتسبونها على دعم ورعاية فخامته بصورة لم يبق بها أي حاكم عربي حتى في الأقطار التي تدعي حجازاً تبنيتها للديمقراطية وحرية الصحافة.

بيد أن زملاء المهنة وهم يخشون مؤتمرهم العام الرابع اليوم عليهم أن يدركوا أن مواقفهم ونتائج مؤتمرهم هذا يرتب عليه مستقبلهم المهني ومستقبل كيانهم، وما يرتب على هذا المؤتمر سوف يعكس قناعة ورؤى ومفاهيم زملاء المهنة الذين عليهم أن يدركوا أن أي تدهور قد يصدر عنهم لن يجد من ينصت لهم لأن لا أحد سوف يستمع لشكاوى زملاء في أيديهم أن يكونوا صناع قرارهم ومسلكي ارتداهم، ولهذا جاءت المؤتمرات لتعكس قناعة الزملاء وقدرتهم على الانتصار لخبراتهم المهنية والحسيات والوطنية.. فهل سيكون الزملاء عند مستوى التحديات والمطالب.. هذا ما نأمل أن يتحقق من خلال هذا المؤتمر، وإن كانت الخدمات تدل على النتائج، إلا أننا مازال نتعشع أن تأتي النتائج متنسقة مع أمالنا وتطلعاتنا المهنية.

رهبوا بتشكيل مجلس أعلى للإعلام صحفيون رواد يطالبون بتنقية المهنة من الشوائب

■ ثمن صحفيون دعوة فخامة رئيس الجمهورية إلى إنشاء مجلس أعلى للإعلام.. وقالوا في استطلاع رأي لصحيفة «الميثاق» إن توجهها كهذا سيعزز من مكانة الإعلام اليمني في ظل عولمة المعرفة والاتصال.. وفي الوقت الذي أشادوا بتكررة إنشاء مجلس أعلى للإعلام طالب الصحفيون المؤتمر الرابع لنقابة الصحفيين أن يخرجوا بقرارات وتوصيات تعيد للعمل الصحفي الفقه ومكانته.

استطلاع / محمود الحداد

حيث طلب الأستاذ محمد عبدالرحمن المجاهد من مؤتمر النقابة أن يختاروا قيادة نشطة تعمل على تطوير العمل الصحفي وتدني قضايا الكادر الصحفي والبداية بالتنفيذ الفعلي للتوصيف الوظيفي.

دعم الحريات فيما شدد الأخ حسن عبدالوارث على ضرورة إيجاد المزيد من دعم الحريات والحقوق الخاصة بالصحفيين سواء المهنية أو السياسية، وتحسين وضعهم المعيشي إضافة إلى تنقية المهنة من الشوائب الأخيرة التي علقت بها.

الموضوعية من جانبه قال الأخ سعيد الجناحي إن العمل الصحفي مشكلة متداخلة ويجب التنبه لهذا التدخل بحيث لا يؤثر على الصحافة كهيئة، وأضاف: يجب ألا يوجد لدينا صحفي معارض وأخر حكومي أو غير ذلك، بل إن الصحفي صحفي كيان تحكمه قيم وأخلاق المهنة، لا أملاء تفرضها عليه الجهة التي يتبعها، بمعنى أن تكون هناك موضوعية في ممارسة المهنة.

وشدد الجناحي على ضرورة حصول الصحفي على حقوقه كاملة سواء أكان في الصحف الحكومية أو الحزبية أو الأهلية.. وأضاف أن الصحفيين ككتلة.. إضافة إلى تخييب المبادئ الصحفية لك وعليك.

تصحيح السلبات من جانبه قال الأخ عزيز الجناحي إن على مجلس النقابة أن يصصح السلبات ويضع مصالح الصحفيين فوق كل اعتبار ورفض كل الدعوات المؤدية إلى التفرق وتشق وحدة الصف الصحفي.. والاستفادة من التجارب السابقة.



محمد عبدالرحمن الحداد □ حسن عبدالوارث □ سعيد الجناحي

محمد علي عمره: إن هذا سيشكل لجنة همومهم ويقدم حلولاً كثيرة لمشاكلهم بدلاً عن التخبط الذي ساد خلال الفترة السابقة.

داعياً إلى وضع رؤى مناسبة تخدم العمل الصحفي وكذلك الانتماء عن الحزبية والولاءات الضيقة والاتفات إلى قضايا المهنة.

تحسين الحياة المعيشية وفي سياق متصل قال الأستاذ حسين محمد ناصر إن هذا المؤتمر جاء بعد فترة طال انتظارها ولاشك أن الصحفيين يتطلعون إليه بالكثير من الأمل.

لذلك فهم يؤملون كثيراً بأن يعمل على تحسين الحياة المعيشية للصحفي وتجاوز مستوى المهنة وتعزيز حقوقه ووجوده كإنسان يحمل الكلمة سلاحاً ضد كل قيم الشر.

قيادة كفؤة محمد علي عمره تمنى من مؤتمر نقابة الصحفيين أن ينتخب قيادة كفؤة قادرة على النهوض بأعباء مهنة الصحافة وتبني مصاصع وهموم الصحفيين وتطوير المؤسسات الإعلامية والصحفية.

لجنة وفيما يخص دعوة رئيس الجمهورية إلى إنشاء مجلس أعلى للإعلام والمجلس الأعلى للإعلام

مشروع التوصيف للإعلاميين

■ أقر مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الماضي مشروع التوصيف المعدل للوظائف الصحفية والمقدم من نقابة الصحفيين اليمنيين ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات وفقاً للقيم والمعايير المهنية في الجدولين أدناه..

جدول يوضح القيمة المالية المتوقعة للمستويات في التوصيف

المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية
1	2	3	4
5	6	7	8
9	10	11	12
13	14	15	16
17	18	19	20
21	22	23	24
25	26	27	28
29	30	31	32

جدول يوضح تصنيف الوظائف الصحفية التخصصية والإدارية

المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية
1	2	3	4
5	6	7	8
9	10	11	12
13	14	15	16
17	18	19	20
21	22	23	24
25	26	27	28
29	30	31	32